# قانـــون 23 فيفـــري 2005
## - الأهداف والرهانات -

**الأستاذ الدكتور: رابح لونيسي**
قسم التاريـــخ
جامعة السانية – وهران

الملخـــص:

يعد صدور قانون 23 فيفري2005 بفرنسا رد صريح من هذه الأخيرة على الإصرار بعدم الاعتراف بالجرائم التي ارتكبتها في مستعمراتها، ومنها الجزائر، وقد تناولت هذه المقالة بالتحليل والتفكيك لمواد هذا القانون قبل وبعد تعديله، كما تتبعت مختلف الأطوار والمراحل التي مر بها قبل صدوره على شكل قانون، وذلك بالعودة إلى الجذور البعيدة التي بدأت بضغوط مختلف اللوبيات التي لازالت تحن إلى الجزائر الفرنسية، وما تعتبره أمجادا استعمارية، وكيف وصل على شكل قانون وصودق عليه في البرلمان الفرنسي، ولا تتوقف المقالة عند الحدث ذاته، بل تعمقت في الرهانات والأهداف البعيدة والقريبة التي يتوخاها صدور هذا القانون وانعكاسات ذلك.

## تمهيـــد

منذ أن صدر قانون23 فيفري2005، ووقع عليه الرئيس الفرنسي جاك شيراك، لم يتوقف النقاش وردود الفعل حول هذا القانون سواء في فرنسا أو في مستعمراتها السابقة، ومنها تونس والمغرب الأقصى ومدغشقر والهند الصينية وغيرها، لكنه عرف ردود فعل كبيرة في الجزائر، ويمكن أن نقول أنه سمم العلاقات الجزائرية– الفرنسية، ونحاول في هذه الدراسة أن نتطرق إلى مضمون هذا القانون والأهداف القريبة والبعيدة المتوخاة منه وإنعكاساته البعيدة والقريبة أيضا، لكن لفهم هذا كله علينا أن نتطرق إلى القوى التي كانت وراء صدوره والظروف التي ساعدت على ظهور هذا القانون الذي يمجد الإستعمار، كما سنتطرق إلى مختلف ردود الفعل لأن من خلال ذلك نكتشف بعض خبايا وأهداف هذا القانون.

## أولا– قراءة في مضمون قانون 23 فيفري 2005

صادق البرلمان الفرنسي على القانون يوم 10 فيفري 2005 دون تسجيل أي شكوى لدى المجلس الدستوري الفرنسي، ووقعه الرئيس الفرنسي جاك يوم 23 فيفري2005، ونشر في الجريدة الرسمية الفرنسية عدد (24 فيفري2005) بالعنوان التالي " قانون 158– 2005 لـــ 23 فيفري 2005 الخاص بإعتراف الأمة بالمساهمة الوطنية للفرنسيين العائدين "[1].

ويضم هذا القانون على 13 مادة، ويمكن تصنيف هذه المواد إلى نوعين مواد خاصة بتعويضات مالية لهؤلاء العائدين (المواد 6–7–8–9–10–11–12–13)، وهي تخص الحركى والعسكريين الفرنسيين والأقدام السوداء وحتى الذين كانوا في منظمة الجيش السري الذين سجن البعض منهم في عهد الجنرال ديغول، لأنهم قاموا بأعمال ومحاولات انقلابية حتى ضد

نظام ديغول، ولأنهم كانوا يرون في ديغول بأنه يعمل على التخلي عن ما يعتبرونه "الجزائر الفرنسية"، وتعتبر هذه التعويضات جديدة بالنسبة لهؤلاء الآخرين، أي أعضاء منظمة الجيش السري الإرهابية – حسب المادة 13 من هذا القانون–، لكن تعويضات الشرائح الأخرى فهي موجودة من قبل، لكن فقط دعمت وعززت ماليا.

أما المواد المتبقية أي من 1 إلى5 فهي مواد خاصة بالاعتراف المعنوي لهؤلاء لما يعتبره القانون بأنها خدمات وتضحيات جليلة قدمها هؤلاء لفرنسا في مستعمراتها السابقة، كما تنص على تحديد يوما وطنيا للاحتفالات وتقديم التحية لهؤلاء، وقد اختير لذلك يوم 5 ديسمبر، وقد رأى البعض من هؤلاء المستفيدين من القانون أن اختبار هذا اليوم ليس له معنى تاريخيا، ومنها خاصة المؤسسة الوطنية لقدماء المحاربين في الجزائر" التي تعد من أكبر الجمعيات، وتضم حوالي 350 ألف عضوا، وتعتبر بأن هذا اليوم لا معنى له، بل هو فقط اليوم الذي شارك فيه الرئيس الفرنسي جاك شيراك في احتفال للأقدام السوداء في فرنسا عام 2002 أين نصب تذكار فيه اسم 23 ألف ممن يعتبرون بأنهم خدموا فرنسا في مستعمراتها[2].

ولو نعود إلى هذه المواد واحدة بواحدة ونقوم بتحليلها، فنجد:

– **المادة الأولى:** تنص على " اعتراف الأمة الفرنسية للرجال والنساء الذين شاركوا في المهمة الفرنسية التي أنجزتها في عمالاتها القديمة الجزائر والمغرب وتونس والهند الصينية، وأيضا كل الأراضي التي وضعت تحت السيادة الفرنسية. كما تعترف الأمة بكل التضحيات التي قدمها هؤلاء العائدين والقوات الإضافية والمندمجة (ويقصد بها الحركى)، وكذلك المفقودين وضحايا الأحداث المرتبطة بمسار استقلال هذه العمالات القديمة، وتقدم لهم ولعائلاتهم كل التكريم والإجلال والإكبار".

وبناء على هذه المادة حدد يوم 5 ديسمبر كيوم وطني فرنسي لإحياء ذكرى هؤلاء، كما شرع بعض المتطرفين الاستعماريين في إطلاق أسماء بعض هؤلاء الأشخاص على الشوارع رغم إجرام بعضهم في حق ليس فقط شعوب المستعمرات، بل حتى في حق الجيش الفرنسي الذي كان يدعم ديغول مثل الكثير من أعضاء وقادة منظمة الجيش السري الإرهابية كسالان وغودارد وغيرهم، بل وصل إلى حد وقوف برلمانيين داخل المجلس الوطني الفرنسي ذاته بكل إجلال لأنطوان أرغو أحد الضباط المجرمين في حرب الجزائر بعد وفاته ووصفه البعض بـــ "الجندي العظيم"[3].

**المادة الثانية:** " تضم الأمة كل تحياتها وإجلالها لكل من العائدين من شمال أفريقيا والمفقودين والضحايا المدنيين للجرائم والانتقامات التي حدثت لهم أثناء حرب الجزائر وبعد 19 مارس 1962 بما يتناقض مع اتفاقيات إيفيان، ونفس الأمر للضحايا المدنيين في الحرب في كل من تونس والمغرب، وهو نفس الإحياء والإجلال المقدم للمقاتلين من أجل فرنسا في شمال أفريقيا كل يوم 5 ديسمبر".

تتمثل خطورة هذه المادة في إتهام الجزائر، وعلى رأسها جبهة وجيش التحرير الوطني والدولة الجزائرية بارتكابها جرائم ضد المدنيين سواء أثناء الثورة أو بعد وقف إطلاق النار، وهي إعادة لنفس الأسطوانة التي تشاع بقوة لدى البعض من الفرنسيين من أن الجزائريين ارتكبوا مجازر جماعية ضد الحركى، وبلغ عدد القتلى حسب هؤلاء الغلاة الاستعماريين إلى أكثر من 300 ألف، وبهذا الشكل، فبدل مطالبة فرنسا بالاعتراف بجرائمها الاستعمارية، فهي التي تطالب الجزائر بالاعتراف والتعويض عما ترى بأنها جرائم ضد الحركى والمعمرين[4].

**المادة الثالثة:** " تتكفل الدولة بإنشاء مؤسسة لذاكرة حرب الجزائر وتونس والمغرب، ويحدد مرسوم دولة بشروط إنشاء هذه المؤسسة ".

وقد أثارت هذه المادة مثل المادة الرابعة رفض المؤرخين الأكاديميين لها خوفا من استيلاء الدولة ولوبيات أو جماعات ضغط الأقدام السوداء على البحث التاريخي الأكاديمي وتحويله إلى تاريخ رسمي وأداة لخدمة مصالح هذه اللوبيات[5]، وكرد فعل على ذلك ظهرت الكثير من العرائض والبيانات المعارضة لهذا القانون[6]، وظهرت "جمعية المؤرخين المعارضين لقانون 23 فيفري 2005 " و " الحركة ضد إعادة الاعتبار للاستعمار"[7].

وقد وقع ما خشيه هؤلاء بالإعلان عن إنشاء هذه المؤسسة، والتي سيطر عليها هذه اللوبيات، واستبعد منها المؤرخين الأكاديمين، وكل من تشتم منه رائحة معاداة الاستعمار في فرنسا[8].

**المـــادة الرابعـــة:** "يجب على برامج البحث التاريخي الجامعي أن تولي التواجد الفرنسي لما وراء البحار خاصة في شمال أفريقيا الأهمية التي تستحقها.

وعلى البرامج المدرسية أن تعترف بالخصوص بالدور الإيجابي للتواجد الفرنسي فيما وراء البحار، خاصة في شمال أفريقيا، وإعطاء لتاريخ وتضحيات مقاتلي الجيش الفرنسي المنحدرة من هذه الأقطار المكانة اللائقة بهم، والذي هو حق يعود إليهم.

تشجيع التعاون على إقامة العلاقة بين المصادر الشفوية والمكتوبة سواء في فرنسا أو في الخارج".

تعتبر هذه المادة من أخطر المواد عل الإطلاق، لأنها تقول بالدور الإيجابي للاستعمار، الذي يجب أن يلقن في المدارس للناشئة، وهو ما من شانه أن يغرس في الطفل النزعة الاستعمارية وأيديولوجية البعض من

لوبيات ومنظمات الأقدام السوداء التي ترفض إلى حد اليوم استرجاع الجزائر استقلالها، ولازالت تعتبر أن الجزائر فرنسية .

لكن ما هو هذا الدور الإيجابي للاستعمار الذي يستند عليه هؤلاء ؟، فهو في نظرهم أن بلد مثل الجزائر كان همجيا، وقد قام الاستعمار بمهمته التمدينية، وهو الذي أنشأ هذا البلد، فبعد ما كانت الأرض بورا فقد زرعها واكتشف النفط وبنى الطرقات والمدن، وحارب الأمراض التي كانت تفتك بالسكان، ونشر التعليم وفتح أعين الجزائريين على العصر وغيرها من الإيجابيات – في نظرهم طبعا–[9] .

ويقصد بهذه المادة منع الحديث عن جرائم الاستعمار الذي قتل أكثر من7 ملايين جزائري، وحرب الإبادة التي خاضها ضد السكان منذ القرن التاسع عشر بداية من كلوزيل وبوجو ونهاية بديغول الذي دمر المداشر والقرى، ومعناه لا نتحدث عن مجازر 8 ماي 1945 و17 أكتوبر1961 ومذبحة العوفية في الحراش والخنق بالغاز في مذبحة قبيلة أولاد الرياح بالظهرة التي يفتخر بها صانعوها، ويعتبرونها إنجازات هذا الاستعمار، ولا نتحدث عن المنافي والمعتقلات وقانون الآهالي1881، ولا نتحدث عن مصادرة الأرضي وإعطائها للمعمرين وتحويل أصحابها الحقيقيين إلى مستعبدين في أرضهم، ولا نتحدث عن القضاء على الزراعة الغذائية وتحويلها إلى محاصيل تجارية كزراعة الكروم في الجزائر، ولا نتحدث عن التجهيل الذي مورس ضد الشعب الجزائري، وذلك بعد ما اعترف بذلك أحد غلاة الاستعماريين بذلك وهو ألكسيس دي توكفيل، دون أن ننسى طمس هوية شعوب واقتلاعها من جذورها، وحتى المنجزات التي يتحدثون عنها فلم تكن إلا في خدمة المعمر فقط لا غير.

وقد أثارت هذه المادة أكثر ردود الأفعال خاصة من بعض المؤرخين الفرنسيين، لكن لم يصدر ذلك في بعض الأحيان عن تعاطف مع الشعوب المستعمرة أكثر مما هو خوف منهم على حرياتهم الأكاديمية أو خشية تحويل المدرسة إلى مدرسة أيديولوجية تحت سيطرة الدولة أو هذه اللوبيات من الأقدام السوداء[10].

وطولب بتعديل هذه المادة من الرئيس الفرنسي ذاته ومن الكتلة البرلمانية للحزب الاشتراكي، لكنها لم يمر التعديل في المجلس الوطني الفرنسي أي البرلمان[11]، لكن حذفت هذه المادة فيما بعد بسبب مواصلة الضغط الكبير من هؤلاء الأكاديميين والمؤرخين الذي أشرنا إليه.

**المادة الخامسة:** "يمنع كل تصرف أو سب أو تزوير ضد كل شخص بسبب صفته الحقيقية أو غير الحقيقية بأنه من الحركى أو من ضمن القوات الإضافية في الجيش الفرنسي.

ويمنع أيضا كل تكذيب أو تشكيك في المجازر التي ارتكبت ضد الحركى وأعضاء الوحدات الإضافية بعد اتفاقيات إيفيان".

ونعود مرة أخرى إلى نفس قانون غايسو الصادر في فرنسا عام 1999 الخاص بمجازر النازية ضد اليهود ومعاقبة كل من يشكك فيها أو في عدد اليهود الذي كانوا ضحية المحرقة، لكن هذه المرة ضد كل من يقول أو يشكك في الأكاذيب التي نشرها بعض الإستعماريين ضد الدولة الجزائرية بأنها ارتكبت مجازر ضد الحركى غداة استرجاع الجزائر استقلالها.

## ثانيا– الطريق إلى إصدار قانون 23 فيفري 2005

لا يمكن أن نفهم الطريق الذي أدى إلى إصدار قانون 23 فيفري 2005 إلا بالعودة إلى عام 1962 أي بعد استرجاع الجزائر

استقلالها، ففي بداية الأمر عرفت فرنسا صراعا عنيفا بين أنصار الجزائر الفرنسية ممثلة خاصة في منظمة الجيش السري، والذين كانوا يرون ضرورة الاعتراف باستقلال الجزائر والسعي لتعويض الاستعمار المباشر باستعمار جديد، ويقوده شارل ديغول الذي اقتنع أن مواصلة المغامرة الفرنسية في الجزائر سيكون كارثة على الدولة الفرنسية ذاتها ووحدتها، حيث أثرت الثورة الجزائرية على الاقتصاد الفرنسي بشكل كبير، بالإضافة إلى الخسائر البشرية وفقدان سمعتها الدولية وتعرضها لضغوط من الخارج، وأكثر من هذا أصبحت فرنسا ذاتها على فوهة حرب أهلية مدمرة ومحاولات إنقلابية داخل جيشها، وقد جاء هذا التراجع الديغولي عن هدف الحفاظ على الجزائر الفرنسية بوضع مخطط جهنمي من ثلاث محاور وهم مشروع قسنطينة على الصعيد الاقتصادي لعزل الثورة عن الشعب وعلى الصعيد العسكري بتنفيذ مخطط شال الذي يقضي بمسح الأرض الجزائرية كلها انطلاقا من الغرب الجزائري وانتهاء بشرقها، لكن بعد الفشل التام لمخططه لجأ إلى سياسة أخرى تستهدف الحفاظ على المصالح الفرنسية في الجزائر بالاعتماد على المعمرين، لكن أفشلت منظمة الجيش السري هذا المخطط بدفع المعمرين للهروب من الجزائر عام 1962 وكلهم أمل بالعودة إلى هذه الأرض التي يعتبرونها أنها هم الذين أنشأوها.

تميزت فترة حكم شارل ديغول بصراعه مع هؤلاء المتطرفين قصيري النظر في رؤية ديغول الإستراتيجية والبعيدة المدى، فسجن الكثير من قادة وأعضاء منظمة الجيش السري، واعتبر هؤلاء المتطرفين أعداءا لاستقرار الدولة الفرنسية، لكن عند نهاية حكمه تم إصدار عفوا عاما على سجناء منظمة الجيش السري، ومع مجيء جورج بومبيدو استقرت الأوضاع، لكن حدثت أزمة البترول مع الجزائر في عام 1971، واستغل

هؤلاء المتطرفين هذا الظرف للقيام بضغوط، لكنها لم تكن مؤثرة، ثم بدأ يعود هؤلاء إلى الساحة في عهد فرانسوا ميتران، لأن ميتران من المؤمنين بفكرة الجزائر الفرنسية وقد كان وزيرا للداخلية عند اندلاع الثورة المسلحة الجزائرية، فأصدر مجموعة قوانين على شكل تعويضات مالية للأقدام السوداء، وحدثت تغييرات حولها حسب الظروف، ومنها بالأخص قرار مسح الديون التي أقترضها الأقدام السود لإعادة بناء حياتهم بعد هروبهم من الجزائر عام 1962.

وبهذا الشكل بدأ رضوخ السلطة الحاكمة في فرنسا آنذاك تدريجيا للوبيات ومنظمات وجماعات ضغط للأقدام السوداء، وبدأت هذه الجماعات تفرض نفسها على الصعيد الانتخابي أي أصبحت تشكل وعاءا انتخابيا هاما، خاصة في المناطق الجنوبية لفرنسا، ونشير إلى بداية صعود اليمين المتطرف الممثل في الجبهة الوطنية بقيادة جون ماري لوبان الذي وجد مؤيديه ضمن الكثير من هؤلاء الأقدام السوداء، فبدأ التنافس الانتخابي حول هذا الوعاء، كما فكر البعض في إستراتيجية إرضاء هذه الجمعيات وتلبية بعض مطالبها بهدف سحب البساط تحت أقدام اليمين المتطرف المتنامي بقوة في فرنسا.

فمن هنا بدأت بوابة الطريق إلى القانون، وأخذ منعطفا خطيرا بعد وصول لوبان إلى الدور الثاني في الانتخابات الرئاسية الفرنسية عام 2002 في مواجهة جاك شيراك، فاضطر هذا الأخير إلى إعطاء وعود لجمعيات الأقدام السوداء التي تعد وعاء لليمين المتطرف، فكانت هذه الوعود هي البداية لإصدار قانون 23 فيفري2005 التي كانت مجرد وعود على شكل تعويضات مالية واعتراف بما يعتبر أنهم قدموه للأمة الفرنسية، لكن دخلت إلى الساحة منظمات أخرى تركز على مجال التاريخ والذاكرة، ومنها خاصة

منظمة "شبان الأقدام السوداء"، وقد بلغت هذه التنظيمات التابعة للأقدام السوداء والحركى إلى حوالي 17 تنظيما، فتمكنوا من وضع مشروع قانون أقترحه أحد النواب على الحكومة التي تدارسته ثم عرض على اللجنة الثقافية للبرلمان الفرنسي، وبعد التعديلات والنقاشات داخل هذه اللجنة تم عرضه للنقاش عدة مرات لتتم المصادقة علية يوم 10 فيفري، ويوقعه جاك شيراك يوم 23 فيفري 2005، أي بتعبير آخر أن القانون هون نتاج صراعات انتخابية في فرنسا، لكن السؤال المطروح كيف لمجموعة من الأقدام السوداء قليلة العدد في الحقيقة أن تفرض قانونا بهذا الشكل، هذا ما يدفعنا إلى القول أن عمق التفكير لدى الكثير من الفرنسيين يتماشى مع هذا القانون انطلاقا من فكرة اقتنع بها الكثير، وتتمثل بأن فرنسا كانت لها مهمة تمدينية في الجزائر والمستعمرات الأخرى، وهذه الفكرة تشكلت في المدرسة الفرنسية ذاتها ولازالت سائدة، وهو ما جعل البعض يستغربون تجاهل الكثير من جمعيات الأقدام السوداء لبرامج التاريخ في المدرسة الاستعمارية وإصرارهم على القول أن الاستعمار يدرس بشكل سلبي فقط في المدرسة الفرنسية بدل الاعتراف بعكس ذلك[12].

كما لا يغيب عن ذهننا المركزية الأوروبية التي ترى في كل ما هو غير أوروبي أنه متخلف، ولهذا علينا أن نفهم هذه الأمور في هذا الإطار، وقد شجعت ظروف أخرى صدور هذا القانون والتصويت عليه بالأغلبية داخل البرلمان الفرنسي من أغلب الكتل البرلمانية بما فيها الشيوعيين والاشتراكيين، ونعتقد أن التطرق إليها يساعدنا على فهم ومعرف الرهانات والأبعاد والأهداف الخفية المتوخاة من إصدار هذا القانون، فما هي هذه الظروف ؟.

## ثالثا- ظــروف صدور قانون 23 فيفري 2005

يمكن أن نصنف ظروف صدور قانون 23 فيفري إلى ثلاث أنواع ظروف داخلية خاصة بفرنسا وظروف خارجية خاصة بالوضع الدولي والوضع العامة في المستعمرات السابقة.

1- الظروف الخاصة بفرنسا

- تصاعد اليمين المتطرف والصراع الانتخابي: قد سبق أن أشرنا إليه من قبل.

**- البحث التاريخـــي الأكاديمي**

لو عدنا إلى البحث التاريخي في فرنسا حول الثورة الجزائرية، فقد كانت في البداية مجرد مذكرات وأعمال صحفية، وغالبا ما كانت لا تنفصل عن الطرح الاستعماري التقليدي الذي ينظر إلى المجاهدين أنهم مجرد إرهابيين وخارجين عن القانون أو تحركهم قوى خارجية سواء كانت دولية أو إقليمية، لكن منذ دخول الألفية الثالثة أي منذ عام 2000 بدأ يظهر جيل جديد من المؤرخين الشباب الذي يعتمد على العمل الأكاديمي البحت، وليس له علاقة بالصراع الذي عرفه آباءهم من قبل، ولم يكن همهم إلا البحث عن الحقيقة التاريخية بالاعتماد على الأرشيف الذي بدأت الحكومة الفرنسية تسمح بالبحث فيه طبقا للقوانين المنظمة للأرشيف[13].

وبناء على ذلك كله بدأت تظهر الكثير من الأعمال التي تفضح الجريمة الاستعمارية، ومنها أعمال رفائيل برانش حول التعذيب في الجزائر وسيلفي تينو حول القضاء[14]، وقد سبقتهم أعمالا أخرى لبنجامين ستورا وفيدال ناكي وغيرهم، فهنا بدأ المجتمع الفرنسي يكتشف الأعمال الإجرامية لجيشه في الجزائر وغيرها من المستعمرات، وهو ما يناقض مبادئ الحرية

وحقوق الإنسان التي يتعملها في المدرسة ويتلقاها في الخطاب الرسمي، وكرد فعل على هذه الأعمال الأكاديمية، ثارت حفيظة الكثير من الضباط العسكريين الذين كانوا يعملون في الجزائر، وقد أصدر527 ضابط منهم كتابا أبيض يدافع عن ما يعتبرونه شرف الجيش الفرنسي[15].

وإضافة إلى ذلك كله اكتشف الفرنسيون مجازر 17 أكتوبر 1961 بعد العمل الجاد الذي قام به جون لوك إينودي بالإعتماد على شهادات ووثائق تدين السلطات الفرنسية في باريس ومنهم بابون والي باريس آنذاك[16]، وأصبح بعض الفرنسيين المعادين للاستعمار يحتفلون بهذا اليوم ويدينون الجريمة الاستعمارية.

وقد أثار هذا كله حفيظة منظمات الأقدام السوداء، فكان رد فعلهم هو الإهتمام بذاكرة تواجدهم في الجزائر، فشرعوا في إقامة نصب لما يعتبرونهم أبطال الجزائر الفرنسية ومنهم قادة منظمة الجيش السري الإرهابية، وبتعبير آخر بدأت بعض الحقائق التاريخية تتكشف للفرنسيين، وبدأت حرب الذاكرة بين الاستعماريين والمعادين للاستعمار.

**– مشكلة إندماج المهاجرين في فرنسا وهويتها**

يبدو أن هناك مشكلة أخرى في فرنسا سببها المهاجرين الذين يرفضون الإندماج والمرفوضين من المتطرفين الذين يرون أن الأمة الفرنسية يجب أن تبقى نقية العرق واللغة والدين والتاريخ، وقد بقي هؤلاء أوفياء للفكرة اليعقوبية الفرنسية التي ترفض أي تعددية ثقافية في بلادها، ولهذا فهؤلاء يريدون دفع هؤلاء المهاجرين إما إلى التطرف لإيجاد ذرائع ضدهم أو الإندماج التام بالتنكر لتاريخ أجدادهم وجهل أسباب هجرتهم إلى فرنسا ودور الاستعمار في تلك الهجرة والتخلي عن خصوصياتهم الدينية

خاصة أو إي ارتباط بأرض أجدادهم وتاريخه، ونعتقد أن هذا القانون وطريقة تدريس التاريخ في المدرسة هو الذي مهد للمناقشة التي طرحت حول الهوية الوطنية في فرنسا على يد الرئيس نيكولا ساركوزي في عام 2010 والتي تستهدف المهاجرين خاصة مهاجري شمال أفريقيا.

## 2- الظروف الخاصة بالمستعمرات السابقة

أن فشل بعض ما يسمى بالدولة الوطنية في تحقيق بعض الأهداف التي طالبت بالتحرر من أجلها وتزايد الأزمات الاقتصادية والاجتماعية في هذه البلدان والهجرات إلى أوروبا بحثا عن الحلم بالرفاهية، كما لا ننسى بعض الاضطرابات الداخلية التي عرفتها هذه البلدان، كل هذه العوامل دفعت البعض إلى إعادة طرح مسألة ما بعد الاستعمار، ومقارنتها بالفترة الاستعمارية، وقد كتب البعض من الأوروبيين الذين كانوا ضد الاستعمار كتابات أخرى تنم على أنهم ندموا على ذلك بفعل ما عرفته بعض المستعمرات السابقة من أزمات وأوضاع مزرية، ويمكن أن نذكر ضمن هؤلاء ألبير ميمي، كما وظف البعض الإرهاب في الجزائر لتصوير الجزائريين وحوشا ومجرمين بطبيعتهم، فكيف لهم الحق في الحديث عن جرائم الاستعمار، و بدأوا في إقامة مقارنة بين الحرب التحريرية الجزائرية والجرائم الإرهابية في تسعينيات القرن العشرين، ويقارنون بين الإرهابيين وجبهة وجيش التحرير الوطني، وكأن الجرائم الاستعمارية هي من ارتكاب الجزائريين الدمويين بطبيعتهم –حسب نظرية هؤلاء – على عكس الأوروبي المتحضر انطلاقا من عنصريتهم وأورو– مركزيتهم، أي بتعبير آخر استغلت أطراف استعمارية بعض ظروف البلدان المستعمرة لإدخال الشك حول الجريمة الاستعمارية بل إشعال الحنين إلى العهد الاستعماري البغيض.

3- الظروف الدولية

انطلاقا مما سبق عن بعض الأوضاع في البلدان المستعمرة سابقا، إضافة إلى بروز المحافظين الجدد في الولايات المتحدة الأمريكية، وبداية عودة فكرة الوصاية على البلدان المستعمرة سابقا لأنها فشلت في تسيير أمورها وإقامة التنمية، بل أصبحت في نظر هؤلاء مصدر تهديد للسلم العالمي بإنتاج الإرهابيين بفعل البؤس المستشري في هذه البلدان، وهذا ما يتطلب إعادة وضع البعض من هذه البلدان المسماة بالفاشلة تحت الوصاية الدولية، وقد شرعت الولايات المتحدة في ذلك باحتلالها أفغانستان ثم العراق ثم التحرش بدول أخرى .

وقد سمح هذا الوضع الدولي بعودة النزعة الاستعمارية من جديد، ألم يقل شيراك بأن ليس من حق البلدان النفطية أن نتركهم يتحكمون في شريان الاقتصاد العالمي، خاصة وأن هذا النفط من اكتشافات الاستعمار، أليس هذا تعبير يشبه خطاب المحافظين الجدد، أليس خطاب يوحي بالرغبة في وضع وصاية على بعض البلدان ومنها الجزائر التي تعتبر مجال حيوي بالنسبة لفرنسا.

ويبدو أن هذا الظرف الدولي قد شكل عاملا رئيسيا في صدور قانون 23 فيفري 2005، والهدف منه كما سبق وأن قلنا إعادة غرس النزعة الاستعمارية من جديد في الطفل الفرنسي في المدرسة من خلال الحديث عن محاسن الاستعمار، وهي تكرار لنفس الفكرة التي انتشرت بقوة في الماضي عن المهمة التمدينية لفرنسا في مستعمراتها.

## الخاتمـــة:

يتبين لنا مما سبق أن صدور هذا القانون لم يأت هكذا أو تحت ضغوط انتخابية كما يعتقد الكثير، لأن الوعاء الانتخابي للأقدام السوداء هو محدود جدا، بل نعتقد أن فكرة المهمة التمدينية واستعادة أمجاد فرنسا قد طغت على ذهنية الكثير من الفرنسيين، وهذا بفعل التربية التي تلقوها في المدرسة، وبفعل الأورو- مركزية، بل حتى البعض من المؤرخين الأكاديميين الذين عارضوا هذا القانون لم يكن بسبب المستعمرات أو دفاعا عنها، بل كان انطلاقا من الدفاع عن احترام الحريات الأكاديمية لا أكثر ولا أقل، ولهذا سيطرت على ردود فعلهم رفض المادة الرابعة وبشكل أقل المادة الثالثة فقط من القانون، ولأنها بالإمكان أن تتحول إلى سلاح تحد حريتهم في البحث التاريخي أو في مهمتهم التعليمية والبيداغوجية.

## الإحالات و التهميش

[1] -Journal officiel français n°46(24/02/2005)
[2] -Le Monde n°(19/09/2003)
[3]- Le Monde n°(13/06/2004)
[4] -Fatima Besnaci Lancou et Gilles Manceron, Les Harkis dans la colonisation et ses suites, ed de L'atelier Paris 2008
[5]- أنظر تقرير حول الملتقى الذي نظمه بعض المؤرخين الأكاديميين بإكس بروفانس في فرنسا بتاريخ 15 جوان2005 حول" الذاكرة الإستعمارية وتوظيف التاريخ" في:
El Watan n°(16/06/2005)
كما يمكن العودة إلى العريضة التي وقع عليها 1001 مؤرخ وأستاذ تاريخ بفرنسا رافضين لقانون 23 فيفري2005 في:
Témoignage Chretien n°(21/04/2005)
[6] -Le Monde n°(25/03/2005)
[7] -Le Monde n°(12/06/2005)
[8] -Le Monde n°(05/10/2007) et L'Humanité n°(05/10/5007)

[9]- أنظر مقترح القانون حول المنجزات الإستعمارية المقدم إلى المجلس الوطني الفرنسي بتاريخ 5 مارس2003 من طرف جون ليونيتي وفيليب دوست بلازي.

[10]- يمكن العودة إلى بيانات الكثير من المؤرخين وأساتذة التاريخ الفرنسيين حول رفضهم تطبيق هذه المادة في الموقع الإلكتروني:

http://www.ldh-toulon.net

[11] -Nouvel Observateur n°(29/11/2005) et El Watan n°(30/11/2005)

[12]- أنظر ملف حول برامج التاريخ الإستعماري في المدرسة الفرنسية في:

[13]- يمكن العودة في ذلك إلى مقالتنا حول الموضوع: رابح لونيسي، المؤرخ الفرنسي والثورة الجزائرية، المجلة التاريخية المغاربية، الصادرة عن مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات بتونس، عدد135 (جويلية- سبتمبر2009 ) ص ص127-.142

[14]- Raphael Branche, La torture et l'armée pendant la guerre d'Algerie, ed Fayard Paris2001

-Sylvie Thénaut, Une drole de justice-les magistrats dans la guerre d'algerie-, ed La Decouverte Paris2001

[15]- Livre blanc de l'armée française en algerie, ouvrage collectif, ed Contrtemps Paris2002

[16] -Jean Luc Einaudi, La Bataille de Paris-17octobre1961-, ed Le Seuil Paris1991